مشروع تخطيط التنمية الجهوية بالجنوب التونسي في أفق 2035

المعطيات العامة

تاريخ الإصدار	▪ نوفمبر 2015
الهيكل المنفذ	▪ الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)
الهيكل المستفيد	▪ ديوان تنمية الجنوب
وضعية الوثيقة (منجزة، بصدد الانجاز،...)	▪ منجزة
نوعية الوثيقة	

دراسة استراتيجية	X
دراسة قطاعية	
بحث	
وثيقة عمل/ تقرير	

أهم المجالات التي تتطرق إليها الوثيقة	▪ صياغة إستراتيجية تنمية على المدى الطويل (2015 – 2035) للجنوب التونسي (ست ولايات). ▪ صياغة مخطط تنمية على المدى القصير (2015 – 2025) للجنوب التونسي (ست ولايات). ▪ صياغة خطة عمل لإنجاز المخطط. ▪ تشمل الدراسة قطاعات الانتاج بالجنوب التونسي وكذلك البنية التحتية.

الملخص

أهم عناصر التشخيص	▪ قطاع الفلاحة والصيد البحري وتربية الماشية والصناعات الغذائية ▪ الموارد المنجمية والأنشطة الصناعية بالجنوب التونسي ▪ قطاع السياحة ▪ الصناعات التقليدية ▪ المجال الترابي (التهيئة الترابية) والبنية التحتية ▪ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (النمو الاقتصادي، السكان، البطالة...)
أهم الاستنتاجات	▪ استغلال مفرط للموارد الطبيعية بالجنوب وخاصة الثروة المائية ▪ اقتصاد مرتكز على الصناعات الملوثة ▪ غياب المنظومات الاقتصادية مع أنشطة ذات قيمة مضافة وطاقة تشغيلية محدودة

	▪ ضعف العلاقة بين المؤسسات الأجنبية المنتصبة بالجنوب والصناعات المحلية وقلة الإندماج في منظومة التزود بين الشركات المحلية والأجنبية.
أهم التوصيات (المقترحات، ...)	تم تقديم 3 سيناريوهات كمقترحات من أجل تنمية الجنوب التونسي: – **السيناريو الأول:** إحداث مجامع وحدات إنتاج مترابطة حول منتوج مميّز (Clusters) بالاعتماد على مبادرة القطاع الخاص، – **السيناريو الثانـي:** التركيز في مرحلة أولى على تنمية المناطق الساحلية بالإعتماد على المبادرة الخاصة ودعمها ومساندتها، – **السيناريو الثالث:** إحداث وتطوير مجامع وحدات إنتاج مترابطة حول منتوج مميز (Clusters) بالاعتماد على مبادرة القطاع العام **تقييم السيناريوهات المقترحة:** – السيناريو الأول: يمكن بواسطة هذا السيناريو تنمية وتطوير قطاعـات الإنتاج وإحداث مواطن الشغل بصفة متوازنة في كل جهات الجنوب، ولكن تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص التشغيل يتطلب الكثير من الوقت، بالإضافة إلى صعوبة التنسيق بين المؤسسات ومجامع وحدات الإنتاج، فيما يخص توزيع الموارد المائية والمراقبة الناجعة والدقيقة للتلوث. – السيناريو الثاني: يمكن بواسطة هذا السيناريو تحقيق القيمة المضافة العالية منذ المراحل الأولى، ولكن سينتج عن ذلك تعميق الاختلال وعدم التوازن بين الجهات الساحلية والجهات الداخلية بالجنوب في إحداث مواطن الشغل مما يؤدي إلى تواصل وتفاقم ظاهرة النزوح بالإضافة إلى صعوبة المحافظة على محيط ومناخ اجتماعي وبيئي سليم. – السيناريو الثالث: يمكن بواسطة هـذا السيناريـو تحقيق القيمة المضافة العالية وإحداث مواطن الشغل بصفة متوازنة في كل جهات الجنوب وذلك بنسق سريع بسبب التخطيط والبرمجة المحكمة من

طرف الدولة، كما يمكن تحقيق التوزيع المحكم للموارد المائية بين القطاعات وبين المناطق والجهات.

اختيار السيناريو المناسب:

توصلت الدراسة إلى أن السيناريو الثالث هو الأكثر ملاءمة ويمكن اقتراحه لتنمية الجنوب، وذلك لتحقيق قيمة مضافة أرفع وأعلى للموارد المحلية بجهات الجنوب بأكثر ما يمكن من التوازن والنجاعة والفعالية وخلق مواطن الشغل وتحقيق التنمية المستدامة.

ملاحظات أخرى

شملت هذه الدراسة، من حيث الإستراتيجيات ومخططات التنمية المقترحة، قطاعات الإنتاج وقطاعات البنية الأساسية (النقل، الموارد المائية، الكهرباء، الاتصالات) والتقييم البيئي الإستراتيجي.

تركّز هذه الدراسة على:

- تنمية القطاعات المنتجة مع استعمال تقنيات المحافظة على البيئة والمحيط،
- تحسين التنافسية عبر تحسين جودة المنتوج النهائي،
- التوجه نحو تركيز منظومات اقتصادية تعتمد على الموارد الطبيعية والمنتوجات الفلاحية للجنوب التونسي (الدقلة، زيت الزيتون...)،
- العمل على وضع سياسة لتسويق المنتوج المحلي،
- تركيز مناطق حرّة ومناطق لوجستية وتهيئة المناطق الحدودية مع ليبيا والجزائر،
- ربط القطبين الجهويين مدنين وقابس بمناطق الإنتاج ببقية الولايات عبر تدعيم شبكة الطرقات إضافة إلى تطوير الموانئ مثل ميناء جرجيس،
- ربط الوجهات السياحية ببعضها خاصة بين السواحل والمناطق السياحية الداخلية لإضفاء حركية على ولايات الجنوب الغربي عبر تعصير شبكة الطرقات وانجاز طرقات جديدة.

ترتكز المخططات الواردة بالدراسة الإستراتيجية على تقديم توجهات ومقترحات لتطوير الأنشطة التي من شأنها تحقيق الأهداف التنموية

للإستراتيجيات المقترحة وذلك من خلال تجسيدها لاحقا في شكل إجراءات ومشاريع وبرامج يتم إدراجها في المخططات التنموية الوطنية بالنسبة لولايات ولإقليم الجنوب.